# قضايا وحوادث

Incidents and issues

تقديم: إسلام محفوظ

ESLAMMAHFOOUZ@HOTMAIL.COM

### اللغة الإنجليزية تثير جدلا قانونيا بين «المحامين» و«العدل»

## الجمعية تخاطب الوزارة لإعادة النظر في قرار استخدامات اللغة

### القرار يخدم فئة قليلة من المحامين.. ويعارض استثناءات القانون

خاطبت جمعية المحامين البحرينية وزارة العدل لإعادة النظر في قرار وزير العدل رقم ٢٨ لسنة ٢٠١٣ الخاص بتحديد اللغة التي يمكن استخدامها أمام المحاكم وغرفة البحرين لتسوية المنازعات غير العربية حيث أوضحت أن القرار يتعارض مع الاستثناء المنصوص عليه في القانون والمتعلق بتحديد استخدامات اللغة الإنجليزية في مراحل التقاضي.

وقالت الجمعية في بيان لها إنه على ضوء صدور القرار الوزاري رقم ٢٨ لسنة ٢٠٢٣ بتحديد اللغة التي يمكن استخدامها أمام المحاكم وغرفة البحرين لتسوية المنازعات غير اللغة العربية وآلية ونطاق التطبيق، المتضمن اعتبار اللغة الإنجليزية هي اللغة المستخدمة أمام غرفة البحرين لتسوية المنازعات إذا كانت هي لغة العقد موضوع النزاع في الأحوال المبينة بالقرار.

حيث ترى الجمعية في بيان وجهة النظر الدستورية والقانونية تعارض هذا القرار مع أحكام الدستور ونصوص القانون التي جعلت استثناءً اتفاق الخصوم الصريح على اختيار اللغة الإنجليزية هي اللغة المعتبرة في التقاضي هو القوام الأساسي لاستخدامها من دون فرض أو افتراض.

وخلصت الجمعية في ختام خطابها إلى ضرورة إعادة النظر في القرار وعدم التوسع في الاستثناء الوارد في نص المادة الرابعة من قانون السلطة القضائية، وإعادة الأمور إلى نصابها الصحيح بجعل اتفاق الخصوم الصريح هو قوام تحديد اللغة الإنجليزية كلغة للتقاضي.

ومن جهة أخرى علمت «أخبار الخليج» أن الجمعية أرسلت خطابا إلى وزارة العدل به عدة نقاط توضح بشكل مفصل وجهة نظر الجمعية حول القرار، مشيرة في خطابها إلى أن القانون حدد سابقا أن استخدام اللغة الإنجليزية في التقاضي يكون بناء على اتفاق الخصوم نصا في العقد محل الدعوى المنظورة أمام المحكمة أو بناء على المراسلات بين الأطراف أو اتفاق خاص.

إلا أن القرار الجديد افترض اتفاق الخصوم على التقاضي باللغة الإنجليزية إذا كانت الإنجليزية لغة العقد من دون الحاجة إلى الاتفاق صراحة على التقاضي بهذه اللغة، موضحة لا شأن لإجراءات التقاضي عند التقدم بأي طلبات قضائية أمام المحاكم بلغة التحكيم سواء كانت عربية أو إنجليزية.

وأوضحت الجمعية أن القرار معرض للطعن عليه دستوريا وأن التوسع في الاستثناء باستخدام الإنجليزية أو اللغات الأجنبية الأخرى يؤثر في العاملين في المجال العدلي ويحصر العمل في عدد كبير من القضايا على فئة قليلة من المحامين ويؤثر سلبا على مدخول المحامين، حيث انتهى الخطاب إلى إعادة النظر في القرار خاصة المواد المتعلقة باستخدام اللغة وعدم التوسع بها والمحافظة على خيار التقاضي باللغة العربية كلغة أصيلة لمملكة البحرين.

## «الشرعية» تمكن زوجا من دخول منزله بعد قيام زوجته بطرده منه

ألزمت المحكمة الصغرى الشرعية زوجة بحرينية بتمكين زوجها من دخول منزل الزوجية، وذلك بعد أن غيرت مفاتيح الأبواب ومنعته من الدخول حيث لجأ إلى المحكمة الشرعية ورفع دعواه.

وحول تفاصيل الدعوى قال المحامي عبد الله مراشدة وكيل الزوج إن موكله قد رفع دعوى أمام المحكمة الكبرى الشرعية يطالب فيها بإلزام زوجته أن تمكنه من دخول منزل الزوجية في منطقة اللوزي وعدم طرده منه مرة أخرى، مشيرا إلى أنه تزوج من المدعى عليها عام ١٩٩٨ ويملك شقة باسمه وهي منزل الزوجية، إلا أن المدعى عليها قامت بتبديل الأقفال لكي تمنعه من الدخول.

وقالت الزوجة المدعى عليها إنها سافرت إلى أهلها ومكثت في بلدهم مدة ٥ سنوات لم تحضر فيها إلى البحرين، وعندما عادت اكتشفت أن بيت الزوجية والذي حصل عليه زوجها من الإسكان قد قام بتأجيره على أشخاص آخرين، فما كان منها إلا أن طردتهم واستقرت في البيت مع أولادها من المدعي، وأشارت إلى أنها ليس لديها مانع من دخول المدعي إلى مسكن الزوجية وقامت بتسليمه نسخة من مفتاح المنزل.

المحامي عبد الله مراشدة.

وأشار المحامي المراشدة في لائحة الدعوى إلى المستقر عليه بقضاء التمييز أن الطاعة حق للزوج على زوجته، ونوه إلى المادة ٥٩/أ من قانون الأسرة على أن «تسكن الزوجة مع زوجها في المسكن الذي أعده بيتا للزوجية وتنتقل معه بانتقاله إلى مسكن آخر، إلا إذا اشترطت في العهد خلاف ذلك، وأثبت من الانتقال حصول ضرر لها».

وقالت المحكمة في حيثيات الحكم إن طلب المدعي في الدعوى هو إلزام المدعى عليها تمكينه من مسكن الزوجية، وأن المدعى عليها لا تمانع من دخول وتمكين المدعي من مسكن الزوجية وقد أفادت بتسليمه مفاتيح المسكن، الأمر الذي تستجيب معه المحكمة للمدعي في طلبه.

## رسالة الـ «OTP» الوهمية تسحب ٥٠٠ دينار من ضحية احتيال

عاقبت المحكمة الكبرى الجنائية آسيويين بالسجن ٥ سنوات بعد أن تمكنا من الاحتيال على ستيني عبر رسالة هاتفية سحبا عن طريقها ٥٠٠ دينار من حسابه البنكي، كما غرمت المحكمة كلا منهما ٥٠٠٠ دينار وأمرت بإبعادهما عن البلاد عقب تنفيذ العقوبة.

وكان المجني عليه تلقى رسالة نصية تطالبه بتحديث بيانات بطاقة هويته عبر رابط إلكتروني، وعندما فتح الرابط طلب منه تدوين بعض المعلومات الشخصية ورقم بطاقته البنكية وبياناتها، بعد تلقي رسالة بها رابط تطلب منه الضغط عليه وبعد تلقي رسالة بأرقام وصفت بالسرية من أجل تسجيلها لحفظ بياناته، وبعد إدخال الأرقام السرية تلقى رسالة بنكية تفيد سحب ٥٠٠ دينار من حسابه البنكي ليكتشف أنه تعرض لعمليه احتيالية للاستيلاء على أمواله فقدم بلاغا لإدارة مكافحة الجرائم الإلكترونية.

حيث تواصلت التحريات عبر إفادة شركة محفظة المعاملات المالية الإلكترونية بتتبع العملية التي وقع فيها المجني عليه ورصد مسار المبلغ الذي تم الاستيلاء عليه وصولا إلى آخر شخص تسلم تلك الأموال من أحد الصرفات المالية وإجراء عملية تحويل للخارج، وعن طريق الكاميرات الأمنية تم القبض عليه، حيث دلت التحريات إلى أنه وآخر يشتركان مع آسيوي خارج البحرين يقوم بغزل شباك الاحتيال على الضحايا من الخارج في مقابل أن يقوم المتهمان بعملية تحويل الأموال له مقابل نسب وعمولات متفق عليها.

حيث أسندت النيابة العامة إلى المتهمين أنهم في ١٧ /٢٠٢٢/٩، اشتركا بطريقي الاتفاق والمساعدة مع مجهول في استعمال التوقيع الإلكتروني الخاص بالمجني عليه لغرض غير مشروع، وهو الاستيلاء على المبلغ المبين في الأوراق، فوقعت الجريمة بناء على هذا الاتفاق وتلك المساعدة، كما اشتركا مع آخرين مجهول في التوصل دون مسوغ إلى الاستيلاء على المبالغ النقدية المملوكة للمجني عليه، وذلك بالاستعانة بطرق احتيالية وبإدخال بيانات وسيلة تقنية معلومات.

## المؤبد لعشريني حاول تهريب كيلو هيروين بمعدته

دفع شاب آسيوي في مقتبل العشرين من عمره ثمن محاولته تهريب أكثر من كيلو من مخدر الهيروين بداخل أحشائه بالسجن المؤبد، بعد أن انكشف أمره في المطار عن طريق جهاز الأشعة السينية الذي بين احتواء معدته على أكثر من ١٠٠ كبسولة محشوة بالمخدر، كما أمرت المحكمة بإبعاده نهائيا عن البلاد عقب تنفيذ العقوبة وغرمته ١٠ آلاف دينار.

وكان المتهم قد حضر إلى مملكة البحرين عبر مطار البحرين الدولي قادما من باكستان وعند مروره بالمنطقة الجمركية اشتبه فيه الشاهد الأول وعليه قام بتفتيشه ولم يعثر على شيء وبسؤاله عن حيازته لأية ممنوعات أنكر إلا أن ملامحه كان يبدو عليها الارتكاب، حيث أمر ضابط الجمارك بتحويله إلى غرفة جهاز الأشعة وبالعرض عليه لوحظ وجود أشكال دائرية بداخل أحشائه مشتبه في أنها كبسولات مخدرة فتم تحويله إلى مكتب إدارة مكافحة المخدرات.

وبسؤال المتهم أقر بابتلاع كبسولات تحتوي على المواد المخدرة قاصدا تهريبها لمملكة البحرين وعليه تم تحويله إلى مستشفى السلمانية وقام المتهم بإنزال الكبسولات على دفعات أثناء مراقبة عملية إنزال الكبسولات حتى بلغ مجموع الكبسولات ١١٠ كبسولات وزنت ما يقرب من كيلو جرام من مخدر الهيروين، وبإجراء التحريات من قبل إدارة مكافحة المخدرات تبين أن المتهم يعمل ضمن شبكة تقوم بجلب المواد المخدرة إلى مملكة البحرين بقصد الاتجار ودور المتهم هو نقل المواد المخدرة في أحشائه عن طريق الابتلاع وبفحصها معمليا «ثبت احتواؤها على مادة الهيروين ومؤثر الميتافيتامين وبفحص عينه إدراره ثبت احتواؤها على مخدر الحشيش ومؤثر الديازيبام.حيث أسندت النيابة العامة إلى المتهم أنه جلب وحاز المادة المخدرة الهيروين والمؤثر العقلي الميتامفيتامين بقصد الاتجار في غير الأحوال المرخص بها قانونا، كما أنه أحرز المادة المخدرة الحشيش والمؤثر العقلي الديازيبام بقصد التعاطي في غير الأحوال المرخص بها قانونا.

## إصابة شاب في حادث مروري بين أربع سيارات بسبب عدم ترك المسافة القانونية

كتب عبد الأمير السلاطنة:

تعرض شاب بحريني في الساعات الأولى من صباح أمس الجمعة لإصابات متوسطة إثر حادث مروري وقع بين أربع سيارات على شارع البديع.

كان شاب بحريني يقود سيارته على شارع البديع في الساعة الواحدة من صباح أمس وفجأة اصطدمت بسيارته من الخلف سيارة يقودها شاب بحريني أدى إلى اصطدام السيارة بسيارة ثالثة ورابعة، جاء الحادث بسبب عدم التقيد بأنظمة المرور وترك المسافة القانونية بين المركبات، نتج عن ذلك إصابة شاب بإصابات متوسطة تم إسعافه في موقع الحادث وتضررت المركبات الأربع أحدهم بتلفيات كبيرة.

وقد حضر فور وقوع الحادث شرطة النجدة وقام أفرادها بتسهيل سير السيارات لحين حضور شرطة المرور وتم إزاحة المركبات من موقع الحادث، وبعدها فتحت الجهات الرسمية التحقيق لمعرفة أسباب الحادث.

## خلال أقل من ساعة... المباحث: القبض على شخص قام عمدا بحرق مركبة شخص آخر

تمكنت شرطة المباحث الجنائية بالإدارة العامة للمباحث والأدلة الجنائية من القبض على شخص (٢١ عاما)، قام عمداً بحرق مركبة بينما كانت متوقفة بالقرب من منزل مالكها بأحد الأحياء السكنية وذلك خلال أقل من ساعة من تلقي البلاغ.

وأوضحت الإدارة أنه فور تلقي بلاغ بالواقعة قامت الأجهزة الأمنية المختصة بإجراءات المعاينة ورفع الأدلة ومباشرة عمليات البحث والتحري، التي أسفرت عن تحديد هوية المذكور والقبض عليه، حيث دلت المعلومات الأولية إلى أن وراء الواقعة خلافات شخصية مع مالك المركبة.

وأشارت الإدارة العامة للمباحث والأدلة الجنائية إلى أنه تم اتخاذ كافة الإجراءات القانونية المقررة، تمهيداً لإحالة القضية إلى النيابة العامة.

## حملة تفتيشية تسفر عن ضبط عمالة وافدة مخالفة للأنظمة والقوانين

نفذت هيئة تنظيم سوق العمل حملة تفتيشية مشتركة في محافظة العاصمة بالتنسيق مع وزارة الداخلية ممثلة في شؤون الجنسية والجوازات والإقامة ومديرية شرطة محافظة العاصمة، شملت عددًا من المحال التجارية ومواقع العمل وأماكن تجمع العمالة بالمحافظة.

وأسفرت الحملة عن رصد عدد من المخالفات التي تتعلق بأحكام قانون هيئة تنظيم سوق العمل وقانون الإقامة بمملكة البحرين، وضبط عدد من العمال المخالفين للأنظمة والقوانين، منوّهة إلى أنه تمّ اتخاذ الإجراءات القانونية بشأنها.

وجددت هيئة تنظيم سوق العمل دعوتها جميع أفراد المجتمع إلى دعم جهود الجهات الحكومية للتصدي للممارسات غير القانونية في سوق العمل والعمالة غير النظامية حماية للمجتمع ككل، داعية الجميع إلى الإبلاغ عن أية شكاوى تتعلق بمخالفات سوق العمل والعمالة غير النظامية من خلال ملء الاستمارة الإلكترونية المخصصة للإبلاغ على الموقع الرسمي للهيئة www.lmra.gov.bh أو الاتصال على مركز اتصال الهيئة ١٧٥٠٦٠٥٥.